

قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر



مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

تعزيز العمل الإنساني الاستباقي في الحركة
سبيلنا للمضي قدما

مشروع عناصر القرار

وثيقة من إعداد

الصليب الأحمر الألماني

بالتشاور مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ

واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية

جنيف، في آذار/مارس 2021

نبذة

إن الغرض من مشروع عناصر القرار المقترح بشأن "تعزيز العمل الإنساني الاستباقي في الحركة: سبيلنا للمضي قدماً" هو تقديم موجز للمضمون الممكن لكل فقرة، دون تقديم مشروع نص نهائي. وبلي كل فقرة عرض لمسوغاتها بوضوح جدوى إدراج هذه الفقرة في القرار.

وتُشاطر هذه الوثيقة للتشاور مع أعضاء مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل جمع أول مجموعة من التعليقات والتعقيبات، ومعرفة ما إذا كان النهج المقترح مقبولاً ويحظى بتوافق الآراء.

يرجى أخذ الأسئلة التالية في الاعتبار عند تقديم تعليقاتكم وتعقيباتكم على هذه الوثيقة:

- هل توافقون على العناصر المقترحة لقرارات ديباجة القرار المقترح ومنطوقه؟

- هل هناك أي عناصر ناقصة أو عناصر ينبغي، في رأيكم، إدراجها في القرار؟

ولا يُنتظر في هذه المرحلة تقديم تعليقات مفصلة على صياغة مشروع عناصر هذا القرار. وستتاح لكم فرصة التعليق على صياغة محددة في مرحلة لاحقة، حالما يتاح مشروع القرار الأولي.

مقدمة

وفقاً للتقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2020، تضرر أكثر من 1.7 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، خلال العقد الماضي وحده، من الكوارث المناخية والجوية – فأصيبوا بجراح وفقدوا منازلهم وسبل عيشهم. وتحدث هذه الكوارث في كل مكان. غير أن درجة التأثير بها تسجل أعلى مستوياتها في البلدان النامية، ولا سيما في ظروف النزاعات المسلحة والسياقات الهشة. ومع تقدم العلوم والاستشعار عن بعد ومعالجة البيانات، يمكن التنبؤ بالظواهر القصوى بدقة متزايدة. واستناداً إلى عقود من الخبرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المبكرة، تستخدم شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هذه التطورات لزيادة مشاركتها في العمل الاستباقي، من بين جملة أمور، من خلال تطوير التمويل القائم على التوقعات، وهو نهج للعمل الإنساني الاستباقي يخصص التمويل تلقائياً عند بلوغ عتبات التنبؤ الحرجة بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مبكرة متفق عليها مسبقاً قبل حدوث الصدمة.

اكتسبت النهج الاستباقية زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة. وإلى جانب شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والعمل الرائد الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي في مجال التمويل القائم على التوقعات، تقوم وكالات إنسانية أخرى مثل شبكة البداية ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتمويل وتطوير أساليب عمل مماثلة. وتتفق تلك الجهات المعنية على أنه يمكن استخدام البارامترات التالية لتعريف العمل الاستباقي: (1) هو العمل الذي يجري تحسباً لتأثير خطر، و(2) يهدف إلى منع أو تخفيف الأثر، و(3) يجري توقعه بناء على تنبؤ و/أو تحليل تعاوني لحدث في المستقبل. ويجري حالياً تنفيذ نهج استباقية في أكثر من 60 بلداً. ويرافق ذلك التزام متزايد من الحكومات بالعمل الاستباقي، كما يتضح على سبيل المثال في قرارات الأمم المتحدة المختلفة، وشراكة العمل المبكر المستنير بالمخاطر (REAP) التي أطلقت في قمة الأمم المتحدة للمناخ عام 2019 والفرص المتزايدة المتاحة لاستخدام التمويل المناخي لتمكين العمل الاستباقي. وتكمل هذه المبادرات العمل الأوسع نطاقاً الذي تقوم به الأوساط الإنمائية والمناخية لتعزيز تمويل مخاطر الكوارث في النظم الحكومية.

وعلى الرغم من هذه التطورات المشجعة، لا بد من بذل مزيد من الجهود لترسيخ العمل الإنساني الاستباقي في النظام الإنساني كحل تحوُّلي للتصدي للمخاطر المتزايدة. وبناء على الجهود الرائدة الناجحة التي بذلت في السنوات الأخيرة، يمثّل الهدف الآن في توسيع نطاق العمل الاستباقي وتعميمه كنهج عمل في عمليات وأطر إدارة مخاطر الكوارث. ويعني التوسع في هذا المجال تخصيص المزيد من التمويل لتوسيع نطاق الإجراءات الاستباقية بحيث يمكن للمزيد من الناس الحصول على المساعدة قبل وقوع الصدمات. ويعني أيضاً توسيع نطاق التغطية الجغرافية وأنواع الصدمات التي يمكن توقعها، فضلاً عن قدرة المنظومة على الاستجابة الجماعية بطريقة منسقة، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات أو عدم الاستقرار.

ويتيح اجتماع مجلس المندوبين لعام 2021 فرصة مناسبة للتوقيت للحركة ككل لإعلان التزامها بزيادة العمل الاستباقي وتعزيز قدرات الحركة ومناصرتها وخبراتها في هذا المجال، حتى تتمكن من مساعدة السكان الضعفاء بشكل أفضل على حماية أنفسهم وسبل عيشهم من الظواهر القسوى، مع الحفاظ على دورها الرائد في هذا المجال وتعزيزه. ويقترح القرار المقترح الالتزام في مجالات تعزيز القدرات، وتوسيع نطاق النهج وتطبيقه للتغلب على العقبات الحالية والمحتملة التي تحول دون الارتقاء بالسرعة المطلوبة.

وسيكون القرار المقترح إسهاماً مناسباً وقيماً في قرارات المجلس المتعلقة "بكيفية عملنا". وكما بينته مذكرة مجلس المندوبين، هناك حاجة إلى سرعة الحركة لضمان التأثير الفعال وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً. ويمكن للحركة أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من معاناة الفئات السكانية الضعيفة وخسائرها بتكليف عملياتها وإجراءاتها بحيث يمكن لها استباق الظواهر الشديدة وتخفيف مخاطرها.

فقرات الديباجة

الفقرة 1، يمكن أن تعرب عن قلقنا العميق إزاء آثار الظواهر الجوية القسوى على الفئات السكانية الضعيفة. ويمكن أيضاً بيان الكيفية التي سيزيد بها تغير المناخ من هذه الآثار ما لم تُتخذ إجراءات.

المسوغات: ارتفعت نسبة الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية التي تعزى إلى المناخ والظواهر الجوية القسوى إلى 83٪ في عام 2010 (التقرير عن الكوارث في العالم 2020). ويؤدي الاحترار العالمي إلى زيادة تقلب النظام المناخي، مع تسجيل زيادة في المستويات القسوى وأحياناً مستويات غير مسبقة، مع مزيد من العواصف من الفئتين 4 و5، ومزيد من موجات الحر التي تتجاوز الأرقام القياسية لدرجة الحرارة، ومزيد من الأمطار الغزيرة مثلاً. وليس لأشد المجتمعات ضعفاً في جميع أنحاء العالم سوى قدرة ودعم محدودين للتعامل مع الظروف القسوى. وقد أكتشف تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم أن البلدان العشرين الأكثر ضعفاً لم تكن من بين البلدان العشرين التي تتلقى أعلى تمويل للفرد الواحد من أجل التكيف مع تغير المناخ.

الفقرة 2، يمكن أن تشدد على أن الظواهر الجوية القسوى التي تحدث أثناء جائحة "كوفيد-19" قد بيّنت أخطر المخاطر المركبة على الفئات السكانية الضعيفة.

المسوغات: مع تزايد تواتر الكوارث وشدتها، يمكننا أن نتوقع أن تتقلص فترة التعافي بين كارثتين، بل أن تحدث كوارث متعددة في آن واحد بطريقة توصف بأنها صدمات مركبة. فعلى سبيل المثال، لم تقلل مخاطر الظواهر الجوية الشديدة فيما كان العالم يتكيف مع جائحة "كوفيد-19". وحتى شهر سبتمبر 2020، تضرر ما لا يقل عن 51.6 مليون شخص في جميع أنحاء العالم من الفيضانات أو الجفاف أو العواصف في نفس الوقت الذي تأثروا فيه بجائحة كوفيد-19. وعندما تتجمع المخاطر، يمكن أن يضاعف كل منها أثر الآخر بطرق لم تواجهها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الإنساني من قبل.

الفقرة 3، يمكن أن تُبرز أن التأثير بالظواهر الجوية القسوى يبلغ أعلى مستوياته في حالات النزاع المسلح والسياقات الهشة.

المسوغات: تؤثر الظروف القسوى على الناس في النزاعات المسلحة والسياقات الهشة أكثر من غيرها. ووفقاً لدراسة أجراها معهد التنمية لما وراء البحار، تحدث 58 في المائة من الوفيات الناجمة عن الكوارث ذات الصلة بالمخاطر الطبيعية في الدول الثلاثين الأكثر هشاشة، وغالباً ما لا يتم الإبلاغ عن أعداد الأشخاص المتضررين أو الإبلاغ عن أعداد قليلة منهم. وتبيّن مبادرة نوتردام العالمية للتكيف أن ثمانية من البلدان العشرة الأكثر ضعفاً والأقل تأهباً للتكيف مع تغير المناخ غارقة في نزاعات. ومع ذلك، لا يُخصص لهذه البلدان سوى أقل قدر من التمويل المتعلق بالمناخ، بسبب التحديات المرتبطة بالتمويل وإعداد برامج طويلة الأجل في هذه الظروف. ولا يحصل الأشخاص الذين يعيشون في هذه المواقع على الإنذارات المبكرة بما فيه الكفاية، ولا يستفيدون إلا بالقليل من الإجراءات المبكرة. ولذلك فإن العمل الإنساني الاستباقي لمواجهة الآثار المناخية في مثل هذه السياقات أمر بالغ الأهمية لدعم أشد الفئات ضعفاً، ولكن ينبغي تكيفه مع تعقيدات التفاعل بين الهشاشة والنزاعات والمخاطر المناخية.

الفقرة 4، يمكن أن تعترف بأن المعلومات المتوقعة عن الظواهر الجوية القسوى متاحة في معظم الحالات قبل وقوعها، وأن المعلومات المتوقعة، إلى جانب تحليل المخاطر بشأن الآثار المحتملة، قد تحسنت كثيراً على مر السنين، مما أتاح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مثل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر فرصة التصرف قبل تأثير الظواهر الجوية القسوى.

المسوغات: مع تقدم العلوم والاستشعار عن بعد ومعالجة البيانات، يمكن التنبؤ بالظواهر القسوى بدقة متزايدة، قبل أيام أو أسابيع وأحياناً أشهر من وقوعها.

الفقرة 5، يمكن أن تقر بالدور الذي يمكن أن يؤديه العمل الاستباقي في الحد من مخاطر الكوارث والمعاناة والخسائر والحد من تأثير الظواهر الجوية القسوى على الناس ومسؤولية الحركة عن اتخاذ إجراءات.

المسوغات: هناك أدلة كثيرة على أن الإنذار المبكر والعمل المبكر ينفذان الأرواح وسبل العيش. ويقدر البنك الدولي أن الفوائد المحتملة من رفع مستوى القدرة على الإنذار المبكر والعمل المبكر في جميع البلدان النامية تشمل انقاذ 23 000 شخص سنوياً، وتفادي خسائر في الأصول من جراء الكوارث تتراوح ما بين 300 مليون دولار وملياري دولار سنوياً. ففي بيرو، على سبيل المثال، أدت الجهود المبذولة في مجال العمل المبكر إلى انخفاض عدد الوفيات من 9 300 خلال ظواهر النينو في عامي 1982 و1983 وعامي 1997 و1998 إلى 20 وفاة خلال عامي 2015 و2016. واستناداً إلى تقييمات ما بعد الكوارث، خلص بعض الخبراء إلى أن الإجراءات المبكرة يمكن أن تخفف من عبء الاستجابة لحالات الطوارئ وتجعلها أكثر فعالية حتى عندما تأخذ في الاعتبار إمكانية ألا يلي العمل المبكر أي ظاهرة قسوى. وقد بينت تقديرات برنامج الأغذية العالمي في نيبال أنه تم توفير 34 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة المخصصة للاستجابة عن كل دولار مستمر، وأن احتياجات الإنعاش على المدى الطويل كانت أقل.

وغالباً ما تكون الحركة، من خلال متطوعينا وحضورها المستمر، الأقدر على العمل في وقت مبكر عندما تكون المخاطر وشيكة. وينطوي ذلك على مسؤولية ينبغي تحملها من خلال تطوير القدرة على التدخل بشكل أكثر منهجية بمجرد تحديد المخاطر.

الفقرة 6، يمكن أن تقر بعمل الحركة الجاري للحد من مخاطر الكوارث وبالصكوك المتاحة وتؤكد عليه. ويمكن أن تسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال التمويل القائم على التوقعات وعلى العمل الإنساني الاستباقي.

المسوغات: بناءً على عقود من الخبرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المبكرة، تستخدم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هذه التطورات في مجال التنبؤ، لتطوير التمويل القائم على التوقعات، وهو نهج للعمل الإنساني الاستباقي الذي يخصص التمويل تلقائياً عند بلوغ عتبات التنبؤ الحرجة بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مبكرة متفق عليها مسبقاً قبل حدوث الصدمات. وتقوم الجمعيات الوطنية في 29 بلداً بتنفيذ هذا النهج حالياً، حيث تتصدى لمخاطر مثل موجات الحرارة وموجات البرد والعواصف والفيضانات والجفاف وتدفق الرماد البركاني. وفي عام 2018، أنشأ الاتحاد الدولي آلية العمل المستندة إلى التنبؤات في إطار صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث، وهي آلية للتمويل توفر الأموال للجمعيات الوطنية بمجرد أن تضع خطط عملها المبكرة.

الفقرة 7، يمكن أن تُبرر أن النهج قد نُفذت بنجاح بالفعل ولكن يلزم توسيع نطاقها، وتشير إلى التحديات القائمة فيما يتعلق بالموارد والقدرات والحواجز المؤسسية والديناميات السياسية.

المسوغات: هناك أدلة متزايدة على أن العمل الاستباقي ينفذ الأرواح وسبل العيش ويمكن أن يعجل المساعدة الإنسانية ويزيد فعاليتها من حيث التكلفة ويضمن احترام الكرامة. ومع ذلك، ينبغي توسيع نطاقه من حيث تغطية الأشخاص أو المناطق، والمخاطر وتوفير التمويل كي يمكن الحد من المعاناة والخسائر بشكل ملموس. وسيطلب ذلك التصدي لتحديات محددة في العمل مع المنظمات والدوائر الحكومية، والاستثمار في القدرات اللازمة على الصعيدين المحلي والوطني، ودعم قيادة الجهات المانحة الراغبة في تجاوز آليات الاستجابة الإنسانية التقليدية.

الفقرة 8، يمكن أن تشير إلى التزام عناصر الحركة بتحسين حماية الفئات السكانية الضعيفة من آثار الظواهر القسوى، وذلك عن طريق الاستثمار في العمل الاستباقي على نطاق واسع وإنشاء مركز الاستشراق، وإعادة تأكيد ذلك.

المسوغات: يشجع القرار IC/19/R7 بشأن "قوانين وسياسات الكوارث التي لا تُغفل أحداً" الذي وافق عليه المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون، الدول على النظر، حسب الاقتضاء، في اتباع نهج مبتكرة لإدارة مخاطر الكوارث، مثل استخدام التمويل الاستباقي، بما في ذلك المحفزات المبنية على التنبؤات للإفراج المبكر وفي الوقت المناسب عن تمويل الاستجابة للتخفيف من آثار الكوارث بسرعة. وتعتبر وثيقة "طموح الحركة للتصدي لأزمة المناخ" التخطيط للعمل المبكر وتمويله، وسيلة لزيادة الحد من مخاطر الكوارث بطريقة تراعي تغير المناخ. وتدعو استراتيجية الاتحاد للعقد 2030 إلى الاستعانة بالتكنولوجيا والابتكار لتوقع المخاطر والكوارث وتوفير إجراءات استباقية مبكرة وتمويل يمكن التنبؤ به. ويضم مركز الاستشراق، الذي أُطلق في ديسمبر 2020، أكثر من 60 شريكاً من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والحكومات ومؤسسات الأبحاث، ويستضيفه الصليب الأحمر الألماني والاتحاد الدولي ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ، ويشجع مركز الاستشراق تبادل المعارف والخبرات بين ممارسي العمل الاستباقي ويسر التعلم المشترك والجهود المناصرة من أجل زيادة العمل الاستباقي.

الفقرة 9، يمكن أن تعترف بقيادة الحركة وتأثيرها في دفع التقدم في مجال العمل الإنساني الاستباقي على المستوى الدولي، على سبيل المثال في قمة الأمم المتحدة للمناخ لعام 2019، من خلال إنشاء شراكة العمل المبكر المستنير بالمخاطر، من خلال التأثير في إدراج عنصر الاستشراق في العديد من قرارات الأمم المتحدة.

المسوغات: قُدمت مساهمات هامة في هذا المجال من طرف العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الحكومات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومبادرة نظم مخاطر المناخ والإنذار المبكر. وفي الآونة الأخيرة، بدأ البنك الدولي العمل بالية الاستجابة المبكرة عبر نافذة الاستجابة للأزمات - وهو صندوق لمواجهة الأزمات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (490 مليون فرنك سويسري) يحدد متطلبات التخطيط المسبق لدعم الإجراءات الاستباقية لمواجهة الأوبئة وأزمات انعدام الأمن الغذائي. وتهدف شراكة العمل المبكر المستنير بالمخاطر إلى حماية مليار شخص في العالم النامي من الظروف الجوية القسوى، وقد تم إطلاقها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في عام 2019. ويستضيف الاتحاد الدولي أمانته في جنيف.

فقرات منطوق القرار

الفقرة 1، يمكن أن تدعو الحركة إلى زيادة مشاركتها في العمل الاستباقي، ولا سيما من أجل زيادة النطاق الجغرافي للإجراءات الاستباقية، إما بإنشاء نظم وقدرات وشركات لتفعيل العمل الاستباقي في السياقات القطرية الخاصة بها أو دعم الجمعيات الوطنية في السياقات ذات المخاطر العالية للقيام بذلك.

المسوغات: زيادة الإجراءات الاستباقية وضمان تغطية السكان في معظم السياقات المعرضة للخطر. ومن الأهمية بمكان زيادة عدد الجمعيات الوطنية التي تشارك في الإجراءات الاستباقية. كما تساهم زيادة مبادرات العمل الاستباقية التشغيلية في إثبات هذا المفهوم، وبالتالي في زيادة التحول نحو الترقب/الاستشراق في النظام الإنساني.

الفقرة 2، يمكن أن تطلب من الحركة اتخاذ إجراءات أقوى للتصدي للمخاطر الطبيعية الظهور والأقل وضوحاً، مثل موجات الحر والجفاف، في عملها في مجال الإجراءات الاستباقية.

المسوغات: سيتطلب رفع مستوى العمل الاستباقي أيضاً مشروعاً مشتركاً لاستكشاف وتوسيع نطاق النهج الاستباقية لزاء هذه الأخطار الطبيعية والمناخية والجوية، التي لم تعالج بعد بما فيه الكفاية عن طريق إجراءات استشرافية، مثل موجات الحر والجفاف التي غالباً ما تكون آثارها أقل وضوحاً.

الفقرة 3، يمكن أن تتضمن التزاماً من الحركة بزيادة تركيز عملها على العمل الاستباقي بشأن المخاطر المضاعفة، وتمكين الجمعيات الوطنية من حماية الفئات السكانية الضعيفة عندما وقوع مخاطر متعددة في وقت واحد أو إذا تعرضت لآثار متتالية.

المسوغات: عندما تتجمع المخاطر، يمكن أن يضاعف كل منها أثر الآخر بطرق لم تواجهها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الإنساني من قبل. ولا تشمل هذه التحديات التهديدات المتصلة بالمناخ والطقس فحسب، بل أيضاً الصدمات الأخرى، مثل الأوبئة والأوبئة، والزلازل، والصراعات المسلحة، والحوادث المالية. وبما أن حركة إعادة الأوضاع في المناطق المعرضة للخطر تعمل في العديد من البيئات المتعددة المخاطر، حيث تتزامن الكوارث البطيئة والسريعة الحدوث، وآثار تغير المناخ، والهشاشة، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والسياسية، وغيرها من العوامل المحركة للتشرد، فإن هناك حاجة إلى تقييم المخاطر المركبة وتوقعها بشكل أفضل.

الفقرة 4 يمكن أن تتضمن فقرة من المنطوق التزاماً من الحركة بمواصلة استكشاف الفرص المتاحة لتوقع الأوبئة وانعدام الأمن الغذائي والنزوح والعمل قبلها.

المسوغات: ينبغي أن تعكس النهج الاستباقية مدى تعقيد المخاطر التي تواجهها المجتمعات المحلية من أجل الحد من مواطن الضعف، وإتخاذ الأرواح، والحد من المعاناة والحسائر البشرية، ومواجهة الكوارث والأزمات. ويشمل ذلك المخاطر الناجمة عن الظواهر الجوية القسوى التي تشكل محور تركيز العديد من برامج التمويل القائم على التوقعات حتى الآن، ولكن أيضاً مسببات أخرى لانعدام الأمن الغذائي والنزوح. وهناك حاجة أيضاً إلى نهج استباقية لمواجهة تفشي الأمراض والأوبئة، وهو ما أكدته بشكل بارز جائحة "كوفيد-19".

الفقرة 5، يمكن أن تشجع على إنشاء آليات تمويل جديدة أو تكييفها على الصعيدين الوطني والدولي لإتاحة التمويل الاستباقي لمواجهة لمخاطر والحالات التي لا يمكن أن تغطيها الآليات القائمة استناداً إلى مجموعة من المبادئ المشتركة التي ترمي إلى ترسيخ الجهود على الأثر على أشد الفئات ضعفاً.

المسوغات: بينما أنشأ صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث آلية التمويل التي تمكن الجمعيات الوطنية من إتخاذ إجراءات مبكرة قبل الظواهر الجوية القسوى بنجاح في إطار برنامج الاتحاد الدولي للتمويل القائم على التوقعات، يلزم بذل المزيد من الجهود وتقديم المزيد من الدعم السياسي على المستوى الوطني ودون الوطني والدولي لتكييف آليات التمويل الاستباقي القائمة وإنشاء آليات جديدة تمكن من إتخاذ إجراءات استباقية في الحالات التي لم تتم تغطيتها حتى الآن، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية. ويعد تسهيل الاستفادة من آليات تمويل إضافية والمناصرة لدى الحكومات كي تخصص الأموال للعمل الاستباقي أساسياً لتوفير طريقة مستدامة لتغطية المزيد من الأشخاص من خلال الإجراءات الاستباقية. وينبغي أن يركز تكييف و/أو تطوير أدوات جديدة على الأثر البشري، بما يكفل أن يستهدف التمويل أكثر الناس تعرضاً للخطر وأن يخصص لهم بأكثر الطرق كفاءة، وأن يستند إلى بيانات قوية تصلح للغرض في العمليات الإنسانية؛ ويستند إلى التخطيط المحلي الذي يركز على المخاطر؛ وأن يتسم بالشفافية، ويقوم على المشاركة، ويخضع لمحاسبة المجتمعات المستهدفة؛ وأن يجري تنسيقه مع الآليات القائمة؛ وأن يستند التمويل الذي يصرف إلى القدرة على التنفيذ.

الفقرة 6، يمكن أن تطلب من الجمعيات الوطنية أن تدمج الإجراءات الاستباقية بشكل كامل في عملياتها لإدارة مخاطر الكوارث، وأن تدعو الحركة إلى دعم هذه العملية بزيادة الاستثمار في قدرة الجمعيات الوطنية على العمل الاستباقي، ولا سيما من خلال دعم تطوير المحفزات، وجمع البيانات وتحليلها، وتحديد أفضل الإجراءات المبكرة الممكنة، ووضع إجراءات وتكوين أفرقة لتنفيذ الإجراءات المبكرة، وخاصة في البيئات الحضرية.

المسوغات: تمثل قدرات الجمعيات الوطنية محور العمل الاستباقي الناجح حيث إنها توفر الإجراءات والنظم المبكرة لتنفيذه، وتسعى إلى إيجاد محفزات محتملة، وتشرك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ. غير أن الجمعيات الوطنية قد تحتاج في كثير من الحالات إلى الموارد والدعم التقني لعملها في هذه المجالات. وفيما يتعلق بالتمويل القائم على التوقعات، يتمثل الهدف في أن يكون للجمعيات الوطنية في البلدان الشديدة الخطورة بروتوكول واحد للعمل المبكر لكل بلد، مما يسمح للجمعية الوطنية بالتصرف في أي مكان في البلد حيث تشير التنبؤات

إلى حدوث آثار إنسانية وخيمة. وينبغي أن تهدف الجمعيات الوطنية إلى إدماج الإجراءات الاستباقية و؟ إدماجاً كاملاً في عمليات إدارة مخاطر الكوارث، مما يسمح لها بأن تكون جزءاً من تصريف الأعمال الاعتيادية بدلاً من أن تكون نهجاً مبنياً على المشاريع.

الفقرة 7، يمكن أن تطلب إلى الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية تعزيز العمل الإنساني الاستباقي في حالات النزاع، بما في ذلك من خلال تحسين استخدام الإنذار المبكر بخصوص الآثار الجوية/المناخية، ومن ثم المساهمة في تعزيز قدرة المجتمعات المتضررة من النزاع على الصمود في وجه الصدمات المتعددة العناصر والمتفاقمة.

المسوغات: لما كانت حالات النزاعات المطولة والعنف المزمّن تحدّ إلى حد كبير من القدرة على مواجهة المخاطر المناخية، يتأثر الأشخاص بشكل غير متناسب في مثل هذه الحالات بالظواهر الجوية القصوى والآثار المناخية. وفي مثل هذه الظروف، تميل الإنذارات والإجراءات المبكرة إلى أن تكون ضعيفة بشكل خاص. ويمكن أن يسهم تحسين نظم الإنذار المبكر وضمان استخدامها، وضمان اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب، والحصول على التمويل الاستباقي في مثل هذه الحالات، إسهاماً حاسماً في ضمان استدامة الأثر الإنساني من خلال التخفيف من المخاطر والخسائر وتعزيز القدرة على الصمود.

الفقرة 8، يمكن أن تطلب إلى الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي دعوة الحكومات إلى إدماج الإجراءات الاستباقية في سياساتها وهيكلها المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وزيادة الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب إطار سندي.

المسوغات: تلعب الحكومات الوطنية دوراً حاسماً في النهوض بالنهج الاستباقية داخل بلدها بالتعاون مع جمعياتها الوطنية. ومن شأن هذا التكامل في التوقعات داخل الأطر الحكومية المعنية بإدارة أخطار الكوارث وخطط التكيف الوطنية وما يتصل بها من سياسات وأطر تمويلية أن يتيح بذل جهود متضافرة والتغلب على عمل القطاعات بصورة منفصلة عن بعضها، إذا ما استندت إلى عتبات منسقة للصناديق المعدة مسبقاً وخطط العمل (المشتركة) المنسقة. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تؤدي دوراً رائداً في دعم التخطيط الحكومي ودعوة الجهات المعنية ذات الصلة، من خلال جلب خبراتها في مجال العمل الاستباقي وتبادل البيانات والمعلومات والبرامج في وقت مبكر.

الفقرة 9، يمكن أن تدعو الحركة إلى استخدام مركز الاستشراف كمنبر مركزي والمساهمة في عمله.

المسوغات: لزيادة الإجراءات الاستباقية، لا بد من مشاطرة وتبادل الدروس والأبحاث والابتكارات وأفضل الممارسات داخل النظام الإنساني بأكمله، فضلاً عن الجمع بين العلوم والسياسات والممارسات، وهو هدف مركز الاستشراف الذي أطلق في ديسمبر 2020.

الفقرة 10، يمكن أن تطلب تقديم تقرير مرحلي إلى مجلس المندوبين لعام 2023 والنظر في إدراج العمل الإنساني الاستباقي على جدول أعمال المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

المسوغات: نظراً للاهتمام المتزايد من جانب عدد متزايد من الدول بالموضوع والأهمية العملية العالية لجميع عناصر حركة منظمة حقوق الطفل، يوصى بالنظر في هذا الموضوع مع الدول في المؤتمر الدولي القادم.